إشكالية تأويل المصدر من (أن والفعل) بالمفرد في بعض التراكيب النحوية

الباحث: ياسر عبدالله بن دحيم
طالب دكتوراه – جامعة حضرموت
yasab500@gmail.com

د.عمر علي عمر بابعير
أستاذ مشارك – جامعة حضرموت
Omerbabeer777@gmail.com

الملخص

من السهل تأويل المصدر من (أنْ والفعل) بالمفرد في كثيرٍ من التراكيب النحوية غير أنه قد يكون في تأويله بالمفرد إشكالٌ في بعض التراكيب الأخرى، ويسعى البحث إلى جمع المواضع التي يشكل فيها تأويل المصدر المؤول من (أنْ والفعل) بالمفرد.

والنحويون لم يستثنوا بعض المواضع من تأويل هذا المصدر بالمفرد، بل التزموا تأويل كل مصدر من (أنْ والفعل) أو غيره من المصادر المؤولة الأخرى، ولكن لأن أكثر ما يقع فيه الإشكال في التأويل بالمفرد هو المصدر المؤول من (أنْ والفعل) وقع اختيار الباحثَينِ عليه.

وتوصَّل البحث إلى أنَّ المواضع التي يُشكل فيها تأويل المصدر من (أن والفعل) بالمفرد، هي: تأويله بعد حروف العطف، وتأويله بعد أفعال المقاربة والرجاء، وتأويله بعد أفعل التفضيل، وتأويله بعد حذف حرف الجر، وتأويله بالنصب على الظرفية، وتأويله من (أن) وفعل الأمر.

الكلمات المفتاحية: إشكالية، التأويل، المصدر، التراكيب النحوية.

The Problem of Interpreting the Infinitive of (To and the Verb) in the Singular in Some Grammatical Structures

Abstract:

It is easy to interpret the infinitive of (to and the verb) in the singular in many grammatical constructions, but interpreting it in the singular may be problematic in some other constructions. The research aims to collect the positions in which the interpretation of the infinitive of (to and the verb) in the singular is problematic.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

The grammarians did not exclude some positions of interpreting this infinitive in the singular, but rather they committed to interpreting every infinitive of (to and the verb) or other interpreted infinitives. The researchers chose it, because the most problematic thing in interpreting the singular is the interpreted infinitive of (to and the verb) .

The research concluded that the positions, in which the interpretation of the infinitive form (to and the verb) in the singular is problematic, were: interpreting it after the conjunctions, after the verbs of asymptotic and hope, after the superlative, after deleting the preposition, interpreting it with the accusative on the adverbial phrase, and interpreting it by (to) and the imperative verb.

Keywords: Problematic. Interpreting. Infinitive. Grammatical Structures

مقدمة:

أصَّل النحويون قواعد اللغة العربية أيَّما تأصيل، واجتهدوا في أن تكون هذه القواعد مطردة في أحكامهم، غير أنَّ هناك تركيباتٍ لغويةً خرقت هذه القواعد، فألجأت النحويين إلى إيجاد تأويلاتٍ لها؛ لتتَّسق مع قواعد النحو التي وضعوها.

وفي باب المصدر المؤول من (أنْ والفعل) وردت عباراتٌ عن بعض النحويين تدلُّ على وجود إشكالات في تأويله بالمفرد في بعض التراكيب، كقول الصبان: ((من كلامهم المشهور (زيدٌ أعقلُ مِنْ أنْ يكذِبَ)، **وظاهره مشكل**؛ إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له))[1].

ويحاول هذا البحث أن يجمع التركيبات التي وقع فيها الإشكال في تأويل المصدر بالمفرد، ويوضح تخريجات النحويين لها، وما استندوا عليه في تأويلاتهم تلك، ولعلَّ قول المرادي يوضِّح إصرار بعض النحويين على تأويل كلِّ مصدرٍ في كلِّ جملة وردت في النصوص المختلفة، يقول المراديّ: ((فإذا لم يُمكِن سَبْكُ مصدرٍ من الجملةِ سبكناه من لازمها))[2].

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني: 73/3.

[2] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3 / 1255.

وكان بالإمكان أن يُجعَلَ المصدر على نوعين: أحدهما: ما يصحُّ تأويله بالمفرد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: 237]. فتأويله: (عفوُكُم أقربُ للتَّقوى)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: 13]، وتأويله: (ليحزنني ذهابُكم به)، والثاني: ما لا يصحُّ تأويله بالمفرد؛ نحو المصدر المؤول من أنْ والفعل بعد فاء السببية وواو المعية، والمصدر المؤول بعد أفعل التفضيل في نحو القول السابق: (زيدٌ أعقلُ مِنْ أنْ يكذِبَ)، لكنَّ بعض النحويين تكلفوا تأويل كلِّ مصدر لغرض التعميم والاطِّراد.

والله نسأل التوفيق إلى الصواب، ومنه نستمد العون والسداد، فهو نعم المولى ونعم المعين.

مفهوم المصدر

أولاً: تعريف المصدر:

المصدر لغة: مأخوذ من الصدر، و((الصَّدْر: أَعلى مقدَّم كُلِّ شَيْءٍ وأَوَّله، حَتَّى إِنهم لَيَقُولُونَ: صَدْر النَّهَارِ وَاللَّيْلِ، وصَدْر الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ وَمَا أَشبه ذَلِكَ... وصَدْرُ الأَمرِ: أَوّله. وصَدْر كُلِّ شَيْءٍ: أَوّله، وكلُّ مَا وَاجَهَكَ: صَدْرٌ))[1].

وإنما سُمِّي بذلك لأنه أصل الأفعال ومنه صدرت كما ذهب إليه البصريون[2]، ((قَالَ اللَّيْث: المَصدَر أصلُ الْكَلِمَة الّتي تصدر عَنْهَا صَوَادِرُ الأَفعال. وتفسيرُه: أَن المصادر كَانَت أوّل الْكَلَام، كَقَوْلِك: الذَّهاب والسمعُ وَالْحِفْظ، وإنّما صَدَرت الأفعالُ عَنْهَا، فَيُقَال: ذهبَ ذَهابًا، وسَمِع سَمْعًا وسَمَاعًا، وحَفِظ حِفْظًا))[3].

قال ابن جني في تعريفه: ((واعْلَم أَنَّ الْمصدر كلُّ اسْمٍ دلّ على حدث وزمان مَجْهُول وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد))[4]، وقال ابن مالك: ((المصدر: اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقةً أو مجازًا أو واقع على مفعول، وقد يُسَمّى فعلًا وحدثًا وحدْثانًا،

---

[1] لسان العرب: 4/ 445.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 190.

[3] تهذيب اللغة: 6/ 95.

[4] اللمع في العربية: ص 48.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

وهو أصل الفعل لا فرعه))[1]، وقيل هو: ((اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل))[2]، وعند الجرجاني: ((المصدر: هو الاسم الذي اشتُقَّ منه الفعل وصدر عنه))[3]، وهذا ما استقر عليه تعريف المصدر عند المتأخرين.

وأما المتقدمون من النحويين فيرد عندهم لفظ المصدر بألفاظ مختلفة دون تعريف له، فقد استخدم سيبويه لفظ المصدر واسم الحدثان والأحداث، فمن ذلك قوله: ((وأما الفعل فأمثلة أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء))[4]، ((والأحداث نحو: الضَّرْبِ والحمد والقتل))[5]. فتمثيل سيبويه للمصدر واضح؛ إذ أفاد منه من جاء بعده من النحويين ليضع حدًّا له.

ونخلص مما تقدَّم أنَّ المصدر مُصنَّف في الأسماء، وأنه الأصل لتجرده من الزمن، وأنَّ الفعل مشتقٌّ منه كما هو مذهب البصريين[6]، قال السهيلي: ((المصدر اسمٌ كسائر الأسماء، يُخبَر عنه كما يُخبَر عن سائر الأسماء))[7].

وما ذُكِر من تعريفاتٍ سابقة إنَّما هي لِمَا يُسمَّى بالمصدر الصريح والذي يقابله المصدر المؤول.

ثانيًا: تعريف المصدر المؤول:

التأويل في اللغة يعني التفسير وما يَؤُولُ إليه الشيء، وقد أَوَّلَهُ تأويلًا وتَأَوَّلَهُ بمعنًى واحد، وتَأَوَّل الكلام بمعنى قدَّره[8].

---

[1] شرح التسهيل: 2/ 178.

[2] حاشية الصبان: 195/2.

[3] التعريفات: ص: 216.

[4] كتاب سيبويه: 1/ 12.

[5] كتاب سيبويه: 1/ 12.

[6] ينظر في مسألة: القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟ كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) 1/ 190.

[7] نتائج الفكر في النحو: ص 53.

[8] ينظر: مختار الصحاح ص: 33، والقاموس المحيط: 341/3.

واصطلاحًا: هو الاسم المنسبك من حرف مصدري وصلته، ويعرب حسب موقعه في الجملة، والحروف المصدرية هي: (أنْ وأنَّ وكي وما ولو)، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 184]، ((يعني: الصومُ خيرٌ لكم))[1].

وهناك اختلاف بين المصدر الصريح والمصدر المؤول في المعنى والاستعمال، فقد يقع المصدر الصريح في مواطن لا يقع فيها المؤول والعكس، وقد يؤدي أحدهما معنًى لا يؤديه الآخر[2].

والتسمية بالمصدر المؤول لم تكن موجودة عند النحويين المتقدمين كسيبويه والمبرد وابن السراج، وإنما بدأت في الظهور في كتب المتأخرين من النحويين وأول من استخدم هذا المصطلح ابن هشام في حديثه عن (أنَّ)، قال: ((الأَصَحُّ أَيْضًا أَنَّهَا مَوْصُولٌ حرفي مؤوَّلٌ مَعَ معموليه بِالْمَصْدَرِ، فَإِن كَانَ الخبر مشتقًّا فالمصدر المؤول بِهِ من لَفظه، فتقدير بَلغنِي أَنَّك تَنْطَلِق أَو أَنَّك منطلق: بَلغنِي الانطلاق))[3].

وأما سيبويه فيطلق عليه الاسم، قال: ((وتقول: (أَذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ أَحَبُّ إِليكَ أَمْ أُنْثَى)، كأنّه قال: أَذَكَرٌ نتِاجُها أحَبُّ إليك أم أُنْثَى، فـ(أن تَلِدَ) اسمٌ، و(تَلِدُ) به يَتمُّ الاسمُ كما يتمُّ الذي بالفعل، فلا عَمَلَ له هنا كما ليس يكون لصلةِ الذي عمل، وتقول: أزيد أن يضربه عمرو أَمثَلُ أم بِشْرٌ، كأنه قال: أزيدٌ ضربُ عمرٍو إيَّاه أمثلُ أم بِشرٌ، فالمصدر مبتدأ وأمثلُ مبنيٌّ عليه، ولم يُنْزَلْ منزلة يَفْعلُ، فكأَنّه قال: أزيد ضاربُه خيرٌ أم بِشر؛ وذلك لأنك ابتدأْته وبنيت عليه فجعلته اسمًا))[4].

المواضع المشكلة في تأويل المصدر من (أن والفعل) بالمفرد

<u>أولًا: تأويل المصدر المؤول بعد حرفي العطف (الفاء والواو):</u>

يُنصَب الفعل المضارع بعد (فاء السببية) و(واو المعية) العاطفتين بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ)، وما لم

---

[1] كتاب سيبويه: 3/ 153.

[2] ينظر: معاني النحو: 3/ 146.

[3] مغني اللبيب: ص: 60.

[4] كتاب سيبويه: 1/ 131.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ، أو موضع اسم ممَّا سوى ذلك))[1].

فإن لم يكن في الجملة قبلها اسمٌ صريح صالحٌ لعطف المصدر عليه، قدَّروا اسمًا يستقيم به الكلام؛ لأن من القواعد النحوية عطفُ الاسمِ على الاسم، والجملةِ على الجملة، و(أنْ) مع الفعل المضارع تُؤوَّل بالمصدر وهو اسم، فقد يُعطف المصدر على فعل قبل حرف العطف، وللخروج من هذا الإشكال خرج الفكر النحوي بمصطلح العطف على المصدر المتوهَّم أو المقدَّر أو المفهوم أو المتصيَّد أو المأخوذ، وكلها تعني تقدير اسم في الكلام السابق للمصدر بعد حرف العطف يمكن أن يُعطَف المصدر عليه، قال المرادي: ((الفاء عاطفة فلا عمل لها؛ لأنها في ذلك عاطفة لمصدر مُقَدَّر على مصدر مُتَوهَّم))[2].

فالمضارع المنصوب بـ(أَنْ) مضمرة بعد فاءِ السببية أَو واو المعية، مؤول بمصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل قبلها: (اسكُتْ فتَسْلَمَ = لِيَكُنْ مِنْكَ سُكُوتٌ فَسَلَامَةٌ).

وفاء السببية التي ينصب بعدها المضارع هي في جميع أحوالها للعطف أيضًا؛ فتعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها، أي: أنها تعطف مفردًا على مفرد، ولا شأن لها بعطف الجمل مطلقًا. وعلى هذا لا تعطف جملة خبرية بعدها على جملة طلبية قبلها، ولا غير هذا من عطف الجمل أو سواها مما لا تعطفه.

ويمكن أن نخلص ممَّا سبق في فاء السببية وواو المعية إلى أنه:

1_ إن وُجِدَ مصدرٌ في الكلام قبلهما فهو المعطوف عليه، قال سيبويه: ((ومن النصب أيضًا قوله:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عينـــي أحبُّ إليَّ مـن لُبْسِ الشُّفُوفِ

---

[1] كتاب سيبويه: 3/ 28.

[2] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1254.

لمَّا لم يستقم أن تَحمِل (وتقرّ) وهو فعلٌ على (لُبْس) وهو اسمٌ، لمَّا ضممتَه إلى الاسم، وجعلت (أحبّ) لهما ولم ترد قطعه، لم يكن بدٌّ من إضمار (أنْ)))[1]، والتقدير: للبسُ عباءةٍ وإقرارُ عيني، فعُطِف الاسم على الاسم.

ومن ذلك: نصب (ويَسْأمَ) في قول الشاعر[2]:

لقد كانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسْأمُ سائِمُ

قال المبرد: ((فيرفع (يسأم)؛ لأَنَّهُ عطفه على فعل وَهُوَ (تُقضَّى) فَلَا يكون إِلَّا رفعًا، وَمَن قَالَ: (تَقَضِّي لُباناتٍ)، قَالَ: ويسأمَ سائمُ؛ لِأَن (تَقَضِّي) اسْم فَلم يجز أَن تعطف عَلَيْهِ فعلًا فأضمر (أَنْ) ليجري الْمصدر على الْمصدر، فَصَارَ (تَقَضِّي لباناتٍ وأن يسأمَ سائم) أَي: وسآمة سائم))[3].

وقد بسط السهيليّ القول في توضيح صنعة هذا التأويل والعطف بينهما، فقال معلِّلًا لنصب الفعل (يسأم): ((نصب (يسأم) بإضمار (أنْ)؛ لئلا يُعطف الفعل على الاسم؛ لأنَّه لو عُطف عليه لاشترك معه في العامل الذي يعمل فيه؛ إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، فأضمروا (أنْ)؛ لأنَّها مع الفعل في تأويل الاسم))[4]، ثم قال: ((ألا ترى أنك لو جعلت مكان (اللبس) و(التَقَضِّي) اسمًا غير مصدر، فقلت: (يعجبني زيد ويذهب عمرو) لم يجز، وإنما جاز هذا مع المصدر؛ لأنَّ الفعل المنصوب بـ(أنْ) مشتق من المصدر ودال عليه بلفظه، فكأنك عطفت مصدرًا على مصدر))[5].

2_ إن لم يوجد مصدرٌ في الكلام قبلهما وجب تصيُّده من ذلك الكلام السابق، وليس لهذا التصيُّد ضابطٌ أو قاعدة، وإنما المراد الوصول بطريقة أو بأخرى إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف، فتقدير المصدر المتصيَّد في نحو: زرني فأكرمَك: ليكن منك زيارة فإكرام مني، وتقديره في نحو: لا تَأتِيني فتُحدثَنِي: لا يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، قال سيبويه: ((تقول:

---

[1] كتاب سيبويه: 46/3.

[2] البيت للأعشى في ديوانه ص77، وكتاب سيبويه 3/ 38، والمقتضب 1/ 27، 2/ 26، 4/ 297.

[3] المقتضب: 26/2 – 27.

[4] نتائج الفكر في النحو: 1/ 246.

[5] نتائج الفكر في النحو: 1 / 246.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

(لا تأتيني فتحدِّثَني)، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدثُني، ولكنك لما حوَّلت المعنى عن ذلك تحوَّل إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلما أردتَ ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أنْ)؛ لأنَّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أنْ) حسن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم))[1].

وقال في باب الواو: ((مثل هو يأتينا ويحدِّثَنا، يقول: يدخل عليك نصبُ هذا على توهُّم أنك تكلمت بالاسم قبله، يعني مثل قولك: لا تأته فيشتمَك؛ فتمثيله على لا يكن منك إتيانٌ فشتيمةٌ))[2]. ومما جاء بعد واو المعية في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 42]، (وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ) فيه وجهان: أحدهما: أنَّه مجزوم بالعطف على الفعل (تَلْبِسُوا)، والثاني: أنَّه منصوب بإضمار (أنْ) في جواب النهي بمعنى المعيّة، وقدّره المفسرون مصدرًا من (أنْ) والفعل وقد عُطف على مصدر متصيّد في سياق النهي (وَلَا تَلْبِسُوا)، فلا بدَّ من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضًا ليصبح عطف الاسم على مثله، والمعنى: ولا تجمعوا لبسَ الحق بالباطل وكتمان الحق، أو ولا يكن لبسكم الحق بالباطل وكتمانكم الحق[3].

فنشأ إذن تقديران في مثل هذه التراكيب: تقدير مصدر مؤول من (أنْ والفعل) بعد حرف العطف الفاء أو الواو، وتقدير مصدر متصيَّد من الفعل قبل حرف العطف صالح لعطف المصدر المؤول عليه؛ فيتحوَّل عطف الجمل كما في الظاهر إلى عطف المفردات.

ووجه الإشكال في هذه التأويلات أن النحويين عدُّوا الفاء للسببية والواو للمعية وجعلوهما عاطفتين، وحتى لا تذهب دلالتهما على السببية والمعية في الكلام تخيلوا في الكلام مصدرًا متوهمًا، لكنهم تكلَّفوا هذا المصدر في بعض الكلام.

وقد يكون التأويل مخلًا بالمعنى، قال ابن هشام: ((للاسم الْوَاقِع بعد الْوَاو المسبوقة بِفعل أَو مَا فِي مَعْنَاهُ ثَلَاث حالات، إِحْدَاهَا: أَن يجب نَصبه على المفعولية؛ وَذَلِكَ إِذا كَانَ الْعَطف

---

[1] كتاب سيبويه: 3/ 28.

[2] كتاب سيبويه: 52/3.

[3] ينظر: الكشاف: 132/1 والمحرر الوجيز: 135/1.

مُمْتَنِعًا لمَانع معنوي أَو صناعي، فَالْأول: كَقَوْلِك لَا تنه عَن الْقَبِيح وإتيانه؛ وَذَلِكَ لِأَن الْمَعْنى على الْعَطف لا تنه عَن الْقَبِيح وَعَن إِتْيَانه وَهَذَا تنَاقض))[1].

ويتساءل عبد الجبار زيدان[2]: ((كيف يجوز الجمع بين العطف والمعية، وهما معنيان متناقضان؟!))[3]، ولذلك يذهب إلى أن الذي نصب الفعل المضارع ((هو المعنى الذي تحملته الواو، وليس (أن) المضمرة بعدها كما يذهب البصريون))[4]، ويرى أن الدليل على ذلك هو أنَّ النصب بإضمار (أنْ) لم يثبت عند النحويين إلّا بعد التكلف في التأويل، فإذا كانت صياغة المصدر من الفعل الذي بعد الواو له ما يسوغه، فهو مثبت كما أنَّه منصوب، فيصح أن تجعله بتقدير (أن)، أمَّا صياغة المصدر من الفعل الذي قبله فإنَّ النحاة أنفسهم يصرحون بأنَّ صياغة المصدر منه ليس لها ما يستند إليه البتة، بيد أنَّهم تخيلوا فيه المصدرية، لهذا سموه مصدرًا مُتَوَهَّمًا، ففي هذا التأويل ضأو التقدير تكلف، وكذلك يرى أن جعل الواو عاطفة ليصح التقدير مع إجماعهم على أنَّها بمعنى (مع) تكلف آخر[5].

ويرى الرضي أن فاء السببية ليست عاطفة وإنما هي واقعة في جواب شرط مقدَّر، وأنَّ ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا[6].

ويعني ذلك أن تقدير (زرني فأكرمك) عنده: إن تزرني فإكرامي حاصل أو ثابت، ولا يذهب إلى أن تقديره: ليكن منك زيارة فإكرام مني كما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه، ولهذا قال: ((تقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: 81]، أي: إن تَطْغَوْا فحلولُ الغضب حاصل))[7].

---

[1] شرح قطر الندى وبل الصدى: ص232.

[2] وُلِد عبد الجبار زيدان في الموصل 1947م، حصل على شهادة الماجستير في اللغة العربية، بدرجة جيد جدًّا عالٍ برسالته الموسومة (المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي) في 1988م، وحصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية، بدرجة امتياز، بأطروحته الموسومة ((ما) في القرآن الكريم – دراسة نحوية) في 1997م، ينظر: https://www.alukah.net/authors/view/home/8598/.

[3] نحوياتي القرآنية: ص182.

[4] نحوياتي القرآنية: ص575.

[5] ينظر: نحوياتي القرآنية: ص 575-576.

[6] ينظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 67.

[7] شرح الرضي على الكافية 4/ 69.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

وذهب الرضي إلى أن صرف الفعل المضارع من الرفع إلى النصب يدفع كونه للعطف، ويقوي كونه للجزاء، يقول عن الفعل المضارع: ((فصرفُهُ إلى النصب مُنَبِّهٌ في الظاهر على أنه ليس معطوفًا؛ إذ المضارع المنصوب بـ(أنْ): مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة، [وتقدير (أن) يُخلِّصُ المضارع للاستقبال] اللائق بالجزائية ... فكان فيه شيئان: دفع جانب كون الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا))[1].

ثم بيَّن الرضي سبب اختياره هذا الوجه وتغليبه على الوجه الذي اختاره النحويون من قبله، فقال: ((وإنما اخترنا هذا على قولهم: إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرًا ... لأن فاء السببية إن عَطَفَتْ، وهو قليل فهي إنما تعطف الجملة على الجملة، نحو: الذي يطير فيغضب زيد: الذباب))[2].

وكذلك ذهب الرضي في الواو إلى أنها ليست للعطف، وإنما هي واو الحال، أو بمعنى (مع)، فقال: ((وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف، إنهم لمَّا قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها؛ ليكون الصرف عن سنَن الكلام المتقدم مرشدًا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي، إذن، إما واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، فمعنى قم وأقومَ، أي: قم وقيامي ثابت، أي: في حال ثبوت قيامي، وإما بمعنى (مع) وهي لا تدخل إلا على الاسم، فلمَّا قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل نصبوا ما بعدها، فمعنى قم وأقوم، أي: قم مع قيامي))[3].

ويرى الرضي كذلك أنَّ تقدير النحويين في واو المعية ليس فيه معنى الجمع والمعية، وتقديرهم في فاء السببية ليس فيه معنى السببية، ولهذا قال: ((ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مُتصيَّد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي: ليكن منك قيام وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع، كما لم يكن، في تقديرهم، في الفاء معنى السببية ...

---

[1] شرح الرضي على الكافية 4/ 67.

[2] شرح الرضي على الكافية 4/ 67.

[3] شرح الرضي على الكافية 4/ 67- 68.

والأَوْلى في قصد النصوصية في شيء على معنى: أن يُجعَل على وجه يكون ظاهرًا فيما قصد النصوصية عليه))[1].

ثانيًا: تأويل المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة والرجاء:

في تأويل المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة (كاد وأوشك وكرب)، وأفعال الرجاء (عسى وحرى واخلولق) يبرز إشكالان:

1_ أن النحويين يشترطون في خبر أفعال المقاربة والرجاء أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع[2]، وحينئذٍ لا إشكال في نحو قولك: كاد الرجل يسقط، لكن الإشكال يقع إذا اقترن الفعل المضارع بـ(أنْ)؛ نحو: كاد الرجل أن يسقط؛ لأن (أنْ) والفعل المضارع يَصِيران في تأويل المفرد، وخبر هذه الأفعال لا يكون اسمًا مفردًا.

2_ أنَّ المصدر هو الحدث المجرد فلا يُخبَر به عن اسم الذات، فلا يصحُّ أن تقول: زيد انطلاق، وخالد بكاء؛ لأن زيدًا ليس انطلاقًا، وخالدًا ليس بكاء[3]، فكيف صحَّ أن يُقال: كاد زيدٌ أن ينطلقَ، وأوشَكَ خالدٌ أن يبكيَ؛ إذ تأويلهما: كاد زيدٌ انطلاقًا، وأوشك خالدٌ بكاءً.

ولذلك منع أكثر النحويين كون (أن) حرفًا مصدريًا في خبر هذه الأفعال؛ لأن تأويلها بالمصدر يجعل المعنى مشكلًا، قال عباس حسن: ((وأخبار أفعال المقاربة وأفعال الرجاء تأتي معها (أنْ)، فأكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدري، وأن فائدته تخليص المضارع للزمن المستقبل دون زمن آخر، ويرفضون أن تكون مصدرية، بحجة أنها لو كانت مصدرية لوجب أن تُسبَك مع الفعل بعدها بمصدر مؤول يكون خبرًا للناسخ، فيترتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الذات))[4].

ويرى فريق آخر أنه لا مانع من اعتبار (أن) الداخلة في أخبار هذا الباب هي الناصبة المصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن المضارع مع فاعله هو خبر الناسخ على سبيل المبالغة، قال ابن الناظم وهو يتحدث عن اقتران (أن) المصدرية بـ (عسى): ((والمطَّردُ

---

[1] شرح الرضي على الكافية 4/ 68.

[2] ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 1/ 228.

[3] ينظر: معاني النحو: 1/ 193.

[4] النحو الوافي: 1/ 616.

كون الخبر فعلًا مضارعًا مقرونًا بـ (أن) المصدرية، أو مجردًا منها. فيقرن بـ (أنْ) بعد أفعال الرجاء، نحو: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 102]، فإن قلت: كيف جاز اقتران الخبر هاهنا بـ (أن) المصدرية مع أنه يلزم منه الإخبار عن اسم العين بالمصدر؟. قلت: يجوز مثل ذلك على المبالغة))[1].

فالغرض من الإخبار بالمصدر هو المبالغة بجعل العين هو الحدث نفسه وبهذا يزول عندهم إشكال جعل (أنْ) بعد عسى وغيرها من أفعال المقاربة والرجاء مصدرية، فإذا قُدِّرت بمصدر كان ذلك من باب المبالغة.

ولهذا يرى ابن جني أن الكلام لا يحتاج إلى تأويل فالوصف بالمصدر أبلغ من المشتق، قال: ((ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفًا؛ نحو قولك: هذا رجل دَنَفٌ، وقوم رِضا ورجل عَدْل، فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل دَنِفٌ، وقوم مرضيون، ورجل عادل، هذا هو الأصل. وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي، أما الصناعي فليزيدك أنسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعتَه موقعها ... وأما المعنوي فلأنه إذا وُصِف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه ... فقولك إذًا: هذا رجل دنِف (بكسر النون) أقوى إعرابًا؛ لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوزة، وقولك: رجل دَنَفٌ أقوى معنى؛ لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة))[2].

ومن النحويين من يرى أنه من مواضع نزع الخافض، فقولك: عسى زيدٌ أنْ يقوم، (عسى) فعلٌ عندهم تام متضمن معنى قرُب أو دنا، والاسم المرفوع فاعله، و(أنْ) والفعل في موضع نصب على نزع حرف الجر، والتقدير: قَرُبَ زيد من القيام، أو دنا من القيام، قال سيبويه: ((وتقول: عسيت أن تفعل، فـ(أنْ) هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي:

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص 111.

[2] الخصائص: 262/3.

قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر. وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء))[1].

وذهب بعض النحويين إلى تقدير مضاف قبل اسم الناسخ، فيكون التقدير في نحو قولنا: (عسى زيد أن يقوم)، أي: عسى حال زيد أن يقوم، أو عسى أمر زيدٍ أن يقوم[2].

واختار عباس حسن أن تكون (أنْ) مصدرية ناصبة ويرى أنه يغتفر في هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الذات، قال: ((وخير منه أن تكون مصدرية ناصبة ويغتفر في هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثة، فنستريح من تكلف التأويلات البصرية السالفة، كما نستريح من تكلف التأويلات الكوفية التي تجعل المصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع السابق، ويجعلون: (عسى) فعلًا تامًّا معناه: (التوقع). ففي مثل: عسى علي أن يحضر، يكون التقدير: عسى علي حضوره، أي: يتوقع علي حضوره، ويكون الغرض من البدل هو التفصيل بعد الإبهام الداعي للتشويق))[3].

وأما فاضل السامرائي فيرى ((أنَّ الحروف المصدرية مهيئة لإقامة الجملة مقام المفرد، فتهيئها لتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك نحو: (سرني أن عدت)، فقد يصح في المعنى أن تؤول بالمصدر، وأحيانًا لا يصح ذلك، وفي كلتا الحالتين يراد معنى الجملة لا معنى المفرد))[4].

لهذا ذهب في مثل هذه التراكيب المشكلة إلى أنَّ (أنْ) ليست مصدرية، وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل أي: جيء بها للدلالة على الاستقبال، قال: ((ووقع النحاة في إشكال إعرابي في نحو قولنا: (عسى زيد أن يذهب) فـ (أنْ) وما بعدها مصدر ولا يصح الإخبار بالمصدر عن الذات؛ إذ لا يصح أن يقال: عسى زيد ذهابًا؛ ولذلك اختلفوا على آراء عدة، فمنهم من ذهب إلى أنه على تقدير مضاف أي: عسى حال زيد أن يقوم ... ومنهم من ذهب إلى أنه على سبيل المبالغة... وقيل: المقرون بـ(أنْ) مفعول به على تضمين الفعل معنى

---

[1] كتاب سيبويه: 3/ 157.

[2] ينظر: النحو الوافي: 1/ 616.

[3] النحو الوافي: 1/ 616.

[4] معاني النحو: 1/ 271.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

قارب، أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب، وقيل: بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب، وعسى على هذين القولين تامة... والذي يبدو لي أن الرأي الراجح هو الذي يذهب إلى أنَّ (أنْ) ليست مصدرية وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل، أي: جيء بها للدلالة على الاستقبال))[1].

وقد أوضح أنه ليس ثمة ضرورة للقول بأن (أن) الناصبة للفعل مصدرية دائمًا، فقد تكون مصدرية وقد تكون غير ذاك، وعندنا في العربية نظائر لذلك فقد يختلف معنى الحرف الواحد فيكون مرة لشيء ومرة لغيره نحو: (ما) المصدرية، فقد تكون مرة ظرفية مصدرية، وقد تكون مصدرية غير ظرفية، و(لو) الشرطية قد تكون مرة حرف امتناع لامتناع نحو: (لو زارني لأكرمته)، وقد تكون شرطية بمعنى (إن) ليس فيها الامتناع، فلماذا يصر النحاة على أنَّ (أن) الناصبة مصدرية ليس غير؟![2].

ثالثاً: تأويل المصدر المؤول بعد أفعل التفضيل:

يأتي الفعل المضارع مقرونًا بـ(أن) بعد أفعل التفضيل، وذلك في مثل قولهم: (هو أعقلُ من أن يكذب)، و(أنت أكرم عليَّ من أن أضربك)، وظاهر هذا التعبير مُشكِل؛ لأنه إذا أُوِّل (أن والفعل) بالمصدر الصريح صار الكلام: (هو أعقلُ من كذبه)، و(أنت أكرمُ عليَّ من ضربك)، فلا يكون بذلك لهذه التراكيب معنًى واضحٌ يفهمه السامع ويدركه، قال أبو إسحاق الزجاج فيما نقله عنه السيرافي: ((إن قدّرته أنت أكرمُ عليّ من ضربك لم يجز؛ لأنك لستَ تريد أن تخبر أنه أكرمُ عليك من ضربه، وهذا هو ظاهر الكلام، وإن حُمِل المعنى عليه بطل))[3].

ولذلك اختلف النحويون في تأويل المصدر في هذه الجملة على خمسة تأويلات:

1_ تأويل سيبويه؛ قدَّر سيبويه قبل المصدر مضافًا محذوفًا هو (صاحب)، فالمعنى عنده (أنت أعقلُ من صاحب الكذب)، و(أنت أكرمُ عليَّ من صاحب الضرب). قال سيبويه:

---

[1] معاني النحو: 1/ 270.

[2] ينظر: معاني النحو 1/ 270.

[3] شرح كتاب سيبويه 108/2.

((ومثلُه في السعة: (أنتَ أَكرمُ عليَّ من أَن أَضربَك)، و(أنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَه)، إنّما تريد أنت أَكرمُ عليَّ من صاحب الضَّربِ، وأنت أَنكدُ من صاحب تَرْكِه))[1].

لقد بيَّن سيبويه أن التأويل بالاسم لا يصح؛ إذ لا يستقيم به المعنى، فأنت لا تريد بالكلام معنى (أنت أَكرمُ عليَّ من الضرب)، ولذا قدَّر مضافًا محذوفًا ليستقيم معنى الكلام فيصير أنت أَكرَمُ عليَّ من صاحب الضربِ. ويبدو أنَّ هذا التأويل بعيدٌ عن المعنى المراد، وهو لا ينطبق على الكلام المُفسَّر.

2_ تأويل الفارسي، وهو قريبٌ من تأويل سيبويه، غير أنَّ الفارسي شعر أنه بحاجة إلى تسويغ مثل هذا التركيب أولًا؛ ليكون مقبولًا، ثم تأويله، فقال: ((كأنَّ قائلًا قال: أنا أَضْرِبُهُ، وظنَّ سامعٌ أنه عناه، فقال: أَتَضْرِبُني، فنفى المتكلم الأول ذلك بقوله: أنتَ أكرمُ عليَّ مِن أن أضرِبَك، أي: من صاحب هذا الضَّرب الذي نسبتَه إلى نفسك، ولستَ به))[2].

3_ تأويل محمد بن مسعود[3]، فإنه يرى أنَّ (أنْ) هنا جاءت بمعنى (الذي) كما تأتي (الذي) بمعنى (أن)، قال: ((وتقعُ (أنْ) بمعنى (الذي)؛ كقولهم: (زيدٌ أعقلُ من أن يكذِبَ)، أي: مِنَ الذي يكذب))[4].

4_ تأويل الرضي، أَخْرَجَ الرضي اسمَ التفضيل عن معناه الأصلي في مثل هذه التراكيب إلى معنًى آخر، فقال: ((وأمَّا نحو قولهم: (أنا أكبرُ من الشعر)، و(أنت أعظمُ من أن تقول كذا)، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد: بُعدهما عن الشعر والقول، وأفعلُ التفضيل يفيد بُعدَ الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، فـ(مِن) في مثله ليست تفضيلية، بل هي مثل ما في قولك: (بِنْتُ مِن زيدٍ)، و(انفصلتُ منه)، تعلَّقت بـ(أفعل) المستعمل بمعنى متجاوز، وبائن، بلا تفضيل، فمعنى قولك: (أنت أعزُّ عليَّ من أن أضربك)، أي: بائنٌ من أن أضربك من فرط عزَّتك علي، وإنما جاز ذلك؛ لأن (مِن) التفضيلية تتعلَّق

---

[1] كتاب سيبويه 213/1.

[2] التعليقة على كتاب سيبويه 149/1.

[3] محمد بن مسعود الغَزْني عَلَمٌ من أعلام العربية لا يُعرَف من أَخباره إلا نزر يسير، وقد ذكر السيوطي أنه لا يعرف شيئًا من أحواله، ينظر: بغية الوعاة 245/1.

[4] البديع في النحو 50.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ أفضلُ من عمرٍو)، فمعناه: زيدٌ متجاوزٌ في الفضل عن مرتبة عمرو، فـ(مِن)، فيما نحن فيه كالتفضيلية، إلا في معنى التفضيل))[1].

5_ تأويل فاضل السامرائي، فإن له تأويلين: التأويل الأول، وهو قريب من تأويل الرضي، وموضِّح له، قال: ((والمقصود من هذا التعبير بُعد المفضَّل عن الشيء المذكور بسبب وصفه، فقولك (أنت أعقلُ من أن تكذب)، معناه: أنت بعيد من الكذب بسبب عقلك، وقولك (أنت أحلمُ من أن تجهل)، معناه: أنت بعيد من الجهل بسبب حلمك ... وليس المقصود تفضيل شيء على شيء وإنما جيء بالوصف على صيغة (أفعل) لبيان الزيادة في الوصف))[2]. والتأويل الآخر وهو التأويل الذي أبقى فيه اسم التفضيل على معناه الأصلي من التفضيل، فقال: ((ويجوز فيما أرى أنَّ أصله (أنت أعقلُ مِن أن تكونَ شخصًا يكذبُ)، و(هو أحلمُ من أن يكونَ شخصًا يجهلُ) فحُذِفَ ما حُذِفَ، فصار (أنت أعقلُ من أن تكذبَ، وهو أحلمُ من أن يجهلَ) فيبقى التفضيل على حاله ومعناه))[3].

ولعلَّ التأويل الأول أقرب مأخذًا من التأويل الثاني؛ لأن في بقاء اسم التفضيل على معناه الأصلي تكلفًا واضحًا، وحذفًا كثيرًا عبَّر عنه السامرائي بقوله: فحُذِفَ ما حُذِفَ، وعدم الحذف أولى من الحذف.

فالغرضُ من ذكر اسم التفضيل في هذه التراكيب هو بيانُ الزيادة في الوصف، فقولك: (أنت أعقلُ من أن تكذِبَ)، معناه: أنت بعيدٌ من الكذب بسبب رجاحة عقلك، أو قوة عقلك، ونحو قولك: (أنت أحلمُ من أن تجهل)، فمعناه: أنت بعيدٌ من الجهل بسبب عِظَمِ حلمك.

رابعًا: تأويل المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر:

أجمع النحويون على جواز نزع حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ) بشرط عدم اللبس[4]، يقول ابن مالك في الكافية الشافية[5]:

---

(1) شرح الرضي على الكافية 455/3.
(2) معاني النحو 4/ 314 – 315.
(3) معاني النحو 315/4.
(4) ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ص 356.
(5) شرح الكافية الشافية 2/ 632.

وحذفُ حرفِ الجر معْ (أنَّ) و(أنْ) مطردٌ إلا إذا ما اللبسُ عنْ

ولكنهم اختلفوا في محل المصدر المؤول بعد نزع الجار، فمنهم من يرى النصب كسيبويه[1]، ومنهم من يرى الجر كالكسائي[2].

وهناك مواضع تتعدد فيها التقديرات تبعًا للمعنى؛ إذ في الإتيان بتقدير المصدر إشكال من حيث المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: 176]، لا يمكن تقدير المصدر المؤول بضلالكم أو الضلال؛ لأن فساد المعنى بهذا التقدير بيِّن، ولذا قدَّر بعضهم قبل (أنْ) حرفُ جر (اللام) وبعدها لا النافيةُ، والتقدير عندهم: لئلا تضلوا، وقدَّر آخرون قبل (أنْ) اسمٌ مضاف، والتقدير: كراهية أن تضلوا، أو مخافة أن تضلوا، أو خشية أن تضلوا، فلما نُزِع المضافُ (المفعول لأجله) أقيم المضاف إليه (المصدر المؤول) مقامه، وهو قول أكثر النحويين[3]، يقول ابن هشام: ((وقيل في ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ إن الأصل: لئلا تضلوا، فحُذِفت اللام الجارة، ولا النافية، وقيل الأصل: كراهة أن تضلوا، فحُذِفَ المضافُ، وهذا أسهل))[4].

وهنا نلاحظ أن النحويين راعوا عدم فساد المعنى عند تقديرهم للمصدر المؤول، فالإعراب تابع للمعنى وفرع منه، وما جُعِل الإعراب إلا للإبانة عن المعاني المختلفة.

خامسًا: تأويل المصدر بالنصب على الظرفية:

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: 29]، قال الزمخشري: ((فإن قلت: ما محل أَنْ يَشاءَ اللَّهُ؟ قلت النصب على الظرف، وأصله: إلا وقت مشيئة الله، وكذلك قراءة ابن مسعود: إلا ما يشاء الله؛ لأنّ (ما) مع الفعل كـ(أنْ) معه))[5].

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه : 3/126-127.

[2] معاني القرآن: 2/238.

[3] ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: 374

[4] شرح شذور الذهب: 324.

[5] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 4/ 676.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

وفي قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: 92]، أَوَّلَ الزمخشري المصدر بالنصب على الظرفية، قال: ((فإن قلت: بم تعلق أن يصدقوا، وما محله؟ قلت: تعلق بعليه، أو بمُسَلَّمة، كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه. ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: اجلس ما دام زيدٌ جالسًا))[1].

ووجه الإشكال في هذا التأويل ما قاله أبو حيان ردًّا على الزمخشري: ((وَنَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامَ الظَّرْفِ إِلَّا الْمَصْدَرُ الْمُصَرَّحُ بِهِ، كَقَوْلِكَ: أَجِيئُكَ صِيَاحَ الدِّيكِ، وَلَا يُجِيزُونَ: أَجِيئُكَ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ، وَلَا مَا يَصِيحُ الدِّيكُ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ))[2].

ومع ردّ أبي حيان لتأويل المصدر بالظرف في هذا الموضع إلا أننا نجده يذكر إجازة بعض العلماء له في موضع آخر وقبوله لهذا التأويل، وذلك عند قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: 66]، قال أبو حيان: ((إِنْ جَعَلْتَ (أَنْ) وَالْفِعْلَ وَاقِعَةً مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ ظَرْفَ زَمَانٍ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَتَأْتُنَّنِي بِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا إِحَاطَةً بِكُمْ أَيْ: إِلَّا وَقْتَ إِحَاطَةٍ بِكُمْ. قُلْتُ: مَنَعَ ذَلِكَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، فَقَالَ: مَا مَعْنَاهُ: يَجُوزُ خُرُوجُنَا صِيَاحَ الدِّيكِ أَيْ: وَقْتَ صِيَاحِ الدِّيكِ، وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُنَا أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ، وَلَا مَا يَصِيحُ الدِّيكُ. وَإِنْ كَانَتْ (أَنْ) وَ(مَا) مَصْدَرِيَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ ظَرْفًا الْمَصْدَرُ الْمُصَرَّحُ بِلَفْظِهِ. وَأَجَازَ ابْنُ جِنِّي أَنْ تَقَعَ (أَنْ) ظَرْفًا، كَمَا يَقَعُ صَرِيحُ الْمَصْدَرِ، فَأَجَازَ فِي قَوْلِ تَأَبَّطَ شَرًّا:

وَقَالُوا لَهَا لَا تَنْكِحِيهِ فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ فَصْلٍ أَنْ يُلَاقِيَ مَجْمَعًا

وَقَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ الْهُذَلِيِّ:

وَتَاللَّهِ مَا أن شهلة أُمُّ وَاحِدٍ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 1/ 550.

[2] البحر المحيط: 10/ 370.

أَنْ يكون (أن يلاقيَ) تَقْدِيرَهُ: وَقْتَ لِقَائِهِ الْجَمْعَ، وَأَنْ يَكُونَ (أَنْ يُهَانَ) تَقْدِيرَهُ: وَقْتَ إِهَانَةِ صَغِيرِهَا، فَعَلَى مَا أَجَازَهُ ابْنُ جِنِّي يَجُوزُ أَنْ تَخْرُجَ الْآيَةُ وَيَبْقَى لَتَأْتُنَّنِي بِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْإِثْبَاتِ، وَلَا يُقَدَّرُ فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ))[1].

ساساً: تأويل المصدر من (أن) وفعل الأمر:

وذلك في مثل قولك: (كتبتُ إليه أن قُمْ)، فقد أجاز سيبويه وصلها بالأمر، قال: ((وأما قوله: (كتبتُ إليه أنِ افعَل)، و(أمرتُهُ أنْ قُمْ)، فيكون على وجهين: على أنْ تكون (أنِ) التي تنصب الأفعال ووصلتَها بحرف الأمر والنهي كما تَصل الذي بـ(تفعل) إذا خاطبت حين تقول: (أنت الذي تفعل)، فوصلتَ (أنْ) بـ(قم)؛ لأنه في موضع أمر، كما وصلت الذي بتقول وأشباهها إذا خاطبت، والدليل على أنها تكون (أنْ) التي تنصب أنك تدخل الباء، فتقول: أوعزتُ إليه بأنِ افعل))[2].

فدخول الباء عليها دليل عند سيبويه على مصدريتها وأنها مع الفعل تؤول باسم لاختصاص الباء بالأسماء؛ إذ لو كانت تفسيرية لما دخلت عليها الباء.

قال الشيخ خالد الأزهري: ((و(أنْ) بفتح الهمزة وسكون النون، وهي الناصبة للمضارع، وتوصل بفعل متصرف ماضيًا كان أو مضارعًا اتفاقًا، وأمرًا على الأصح))[3].

وأما من منع كونها مصدرية كالرضي وأبي حيان فلإشكال أن سبكها مع الفعل بمصدر يُفوّت معنى الأمر، والمصدر المؤول ينبغي أن يفيد ما أفاده الفعل، والتأويل بالاسم لا يفيد الأمر، فـ (كتبتُ إليه أن قم) ليس بمعنى القيام؛ لأن التأويل بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام، وكذلك لأنهما لم يقعا فاعلًا ولا مفعولًا، لا يصح أعجبني أن قم، ولا كرهتُ أن قم، كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع[4].

قال أبو حيان عن مسألة وصل (أن) بفعل الأمر: ((نص على ذلك سيبويه وغيره، وفي ذلك نظر؛ لأن جميع ما ذُكِر من ذلك محتمل، ولا أحفظ من كلامهم: عجبت من أن

---

[1] البحر المحيط: 6/ 297.

[2] كتاب سيبويه: 3/ 162.

[3] شرح التصريح على التوضيح: 1/ 148.

[4] ينظر في تفصيل المسألة: مغني اللبيب ص: 44، والجنى الداني في حروف المعاني: ص216 – 217.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

أضرب زيدًا، ولا يعجبني أن أضرب زيدًا، فتوصل بالأمر؛ ولأن انسباك المصدر يحيل معنى الأمر ويصيره مستندًا إليه، وينافي ذلك الأمر))[1].

وقد ردوا الاحتجاج بدخول الباء عليها بأنها زائدة، وجعلوا (أن) تفسيرية، قال الرضي: ((وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض، احتملت أن تكون مصدريه وأن تكون مفسرة، ولا تحتمل المخففة لعدم العوض، وذلك كقوله تعالى: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: 8]، بمعنى أي: بورك، أو بمعنى بالمباركة، ولو قلنا إنَّ (بُورِكَ) بمعنى الدعاء، فهي مفسرة لا غير، وكذا في نحو: (أمرتُهُ أن قم)؛ وذلك لأن صلة المخففة، كما لا تكون أمرًا ولا نهيًا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعًا، فكذا صلة المصدرية أيضًا، على الأصح))[2].

وقال المرادي: ((وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية، وأما ما حكى سيبويه من قولهم: كتبت إليه بأن قم، فالباء زائدة))[3].

وأما الزمخشري ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: 1]، يقدر لفظ الأمر قبل المصدر حفاظًا على معنى الأمر، قال: ((أَنْ أَنْذِرْ أصله: بأن أنذر، فحذف الجار وأوصل الفعل: وهي (أن) الناصبة للفعل، والمعنى: أرسلناه بأن قلنا له أنذر، أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار))[4].

نتائج البحث

وفي نهاية هذا البحث في هذه المسائل المتفرقة من موضوع المصدر المؤول يمكن للباحث أن يخرج بهذه النتائج:

1- لم يكن مصطلح المصدر المؤول موجودًا في كتب النحويين المتقدمين وإن كان مفهومه واضحًا لديهم بما يذكرونه من أمثلة تقرره أغنت عندهم عن تعريفه.

2- الإشكالات التي ترد في تأويل المصدر المؤول في بعض الكلام ترجع إلى سببين:

---

[1] البحر المحيط : 1/ 611.

[2] شرح الرضي على الكافية 4/ 36.

[3] الجنى الداني ص217.

[4] تفسير الكشاف: 4/ 615.

الأول: عدم استقامة تأويل المصدر بالمفرد مع القواعد النحوية وهذا هو الأكثر، كتأويل المصدر المؤول بعد حروف العطف إن لم يكن في الجملة اسم صريح صالح لعطف المصدر عليه، فيلجؤون إلى التقدير؛ لتطَّرد قواعد النحو التي وضعوها.

الثاني: وجود خلل في المعنى بسبب التأويل بالمفرد، كمنعهم الإخبار بالمصدر عن الذات، مثل تقديراتهم في قولهم: (أنت أكرم عليّ من أن أضربك)، فإن حُمل المعنى على ظاهر الكلام بطل كما قال أبو إسحاق الزجاج؛ لأنك لست تريد أن تخبر أنه أكرم عليك من ضربه.

3- يلاحظ أن في بعض تقديرات النحويين للمصدر تكلفًا واضحًا، مثل قولهم في قول القائل: (أين ذهب زيدٌ فتتبعَه؟) بالنصب، تقديره: ليكن منك إعلامٌ بذهاب زيدٍ فاتباع منا[1]، فالتركيب الأصلي مكونٌ من أربعة ألفاظ لكن بالتقدير صار مكونًا من سبعة ألفاظ، مع أن الجملة واضحة المعنى، لكن قواعد النحو لا تتسق مع حملها على الظاهر.

4- ما يكون مشكلًا من التأويلات للمصدر عند بعض النحويين قد لا يكون مشكلًا عند آخرين، فنجد أن لهم تخريجات مختلفة للرد على هذه الإشكالات.

5- يرى بعض النحويين المعاصرين أنه ليس ثمة ضرورة للقول بأنَّ (أن) الناصبة للفعل مصدرية دائمًا، فقد تكون مصدرية وقد تكون غير ذلك، فهي مهيأة لإقامة الجملة مقام المفرد، فأحيانًا يصحُّ في المعنى أن تُؤوَّل بالمصدر، وأحيانًا أخرى لا يصحُّ ذلك؛ ولذلك يمكن عدُّها زائدة أو صلة، فلا نحتاج عند ذلك إلى البحث عن تأويل المصدر المؤول.

7- بعض التراكيب اللغوية جاءت لمعانٍ بلاغية كانت متصورة في نفوس العرب كما قال ابن جني، فحينذاك لا نحتاج إلى تقديرات تُخرِج الكلام عن بلاغته ليستقيم مع قواعد النحويين، فينبغي مراعاة المعنى في هذه التركيبات.

8- يرفض بعض المحدثين من النحويين كثيرًا من تأويلات النحويين المتقدمين في باب المصدر المؤول، ويصفونها بالتكلُّف، والغالب على أصحاب هذا الاتجاه نزعتهم البلاغية.

---

[1] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 1255

المصادر والمراجع

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (577هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م

البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، تحقيق: عرفات حسونة، دار الفكر، 1412هـ - 1992م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، المكتبة العصرية.

التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (816هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م.

تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين حسن بن قاسم المرادي (749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م.

الجنى الداني في حروف المعاني، ، لبدر الدين حسن بن قاسم المرادي (749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان (1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ -1997م.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب – بيروت.

دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله صالح الفوزان، دار المسلم، ط1، 1998م.

ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق محمد حسين ورودلف جاير، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، 1950م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000م.

شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2000م.

شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (686هـ)، تصحيح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398هـ –1978م.

شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك محمد بن عبد الله (672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى 1410هـ – 1990م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري (761هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، الطبعة الأولى، 1984م.

شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري (761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383هـ.

شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008م.

القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمد العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ – 2005م.

كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ – 1988م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.

لسان العرب، لابن منظور أبي الفضل محمد بن مكرم (711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة 1414 هـ.

اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، 1972م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ.

مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (666هـ)، تحقيق: محمود خاطر، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة طبعة جديدة، 1415هـ – 1995م.

معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف تيجاني، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1988م .

معاني النحو، فاضل السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري (761هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، 1985م.

المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، مصر– القاهرة، 1386هـ.

نتائج الفكر في النَّحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412 – 1992م.

النحو الوافي، عباس حسن، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

نحوياتي القرآنية، عبد الجبار فتحي زيدان، دار نون للطباعة والنشر، العراق – الموصل، الطبعة الأولى، 2021م.

نزع الخافض في الدرس النحوي، حسين بن علوي الحبشي، إشراف: عبد الجليل العان، جامعة حضرموت ، كلية التربية – المكلا، قسم اللغة العربية، 1425هـ (رسالة جامعية).